Issue 6606 Tuesday 10/3/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6606 الثلاثاء 15 من رجب 1441 هـ 10 من آذار (مارس) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

الحراك الشعبي وبوصلة الإصلاحات الجذرية (1)

طالب قاسم الشمري
بغداد

خرج العراقيون الى ساحات التظاهر والاحتجاج والاعتصام لتغير اوضاعهم الانسانية والاجتماعية والمعاشية واصلاح مشهدهم الوطني المضطرب، وانتزاع حقوقهم من اجل حياة حرة كريمة وبكل الطرق التي كفلها لهم الدستور، مطالبين جميع القادة والمعنيين بادارة العملية السياسية واصحاب القرار بضرورة العمل وفق مشروع اصلاح منهجي علمي مدروس متكامل للنظام السياسي وادارة الدولة عبر اتفاق جميع هؤلاء القادة والسياسيين لمراجعة (بشجاعة وموضوعية عملية) سلوكياتهم ومسيرتهم وقراراتهم التي اوصلت الحال في العراق الى ماهي عليه الان، وتشخيص اخطائهم والاعتراف بها لانصاف العراقيين بالاستجابة لتحقيق مطالبهم المشروعة التي اصبحت لا تقبل التاجيل والتسويف والشعارات والتزويق.

وهنا كان لابد على اصحاب الايادي البيضاء من الموجودين في العملية السياسية ومراكز السلطة (على قلتهم)، ان يصطفوا مع رغبات الناس ومطالبهم من اجل التغير ومن الضرورة بمكان قول حقيقة ان اكثر الموجودين في قيادة الدولة والعملية السياسية لا يمثلوا صوت الناس ورغباتهم ومطالبهم، وان كانوا منتخبين.. والنتائج اظهرت ذلك من خلال الحراك الشعبي الجماهيري، بعد ان تمكن الشارع العراقي من فرض رأيه في هذا المجال، وهذا ما حصل باستقالة الحكومة بعد ان ظاق العراقيون ذرعا بسبب الفساد السياسي والمحاصصة والطائفية العنصرية المذهبية.

لقد خرج الناس منتفضين لانتزاع عصب الطائفية من واقعهم واسقاط شعارات السياسيين.. وبات الناس اليوم يقولون ان اخر من يتحدث عن الاصلاح والتغير هم السياسيون، اذ بعد اكثر من عقد ونيف من الحكم لم يتمكن هؤلاء(السياسيون) من ادخال الاصلاحات على برامجهم ومشاريعهم الوطنية، وطرد ومحاسبة الفاسدين من احزابهم وتطوير اليات اتصالها وعملها مع الجماهير.. والعمل على حماية وتحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز بنية المجتمع، وحماية العراق المهدد بين حين واخر بالتقسيم والاحتراب والاقتتال، وفي كل يوم يخرج علينا احد قادة الكتل اواحد السياسيين يهدد او يبشر بوقوع حرب اهلية بمجرد الاختلاف على محاصصة سلطات الدولة ، وتشكيل الحكومة الان اكبر دليل على كل هذه الخلافات المحاصصاتية والولاءات التي لا تمت لبناء الدولة والوطن والوطنية بصلة.كل هذه المؤشرات تدلل على عدم قدرة هذه الاحزاب وكتلها وقياداتها من التجديد والتطوير في برامجها ومناهجها السياسية مع الجماهير، ما ادى الى فشل بناء عملية سياسية وطنية دمقراطية سليمة بقواعدها ومنطلقاتها وثوابتها الوطنية الدستورية بكل تقاليدها واعرافها.

رؤى وتعقيدات مركبة

ان كل ما نعيشه ونلمسه من صراعات وتعقيدات مركبة في العملية السياسية، هي بسبب ضعف اوعدم وجود رؤى واضحة وبرامج عمل او مشاريع وطنية سياسية اقتصادية اجتماعية تتناغم مع الواقع الوطني المترنح بسبب الفشل في مواجهة تحديات غاية في الخطورة وهذه العوامل ادت الى بعثرة وتعقيد الاوضاع في العراق، وفي ضل وجود نحو المائة والثلاثون حزب حسب البيانات والتسجيلات الرسمية لمفوضية الانتخابات انتجت خلل كبيرا في البيئة السياسية والتنظمية وخلل في القيادة بسبب ما تعيشه هذه الاحزاب من فساد اداري ومالي وضعف تنظيمي وثقافي، وما تعيشه من تقاطعات وانقسامات وانشقاقات خير دليل على ذلك.. ما دفع بالناس للنزول الى الشارع للمطالبة بالاصلاح والتغير واستحداث نسق جديد ومعايير واليات جديدة للحكم، وتغليب المصالح الوطنية والمجتمعية على المصالح الطائفية والعنصرية والمذهبية، وليست من اجل الانتقام من احد، والمجئ بحكومة لها القدره على اقناع الناس من خلال الوقوف والاستجابه لمطالبهم بقرارات ومشاريع تنبع من الداخل الوطني وتصاغ ببصمات وطنية صرفة لتحقيق التغير الشامل في الدولة والمجتمع وعلى مراحل وليس على الفور لتكون قرارات واصلاحات وتغيرات مدروسة غير ارتجالية بالرغم من ان هؤلاء القادة والسياسيين لم يتمكنوا (منذ الاحتلال و حتى الان) من صناعة حكومة بمقدورها اصلاح مفصل الخدمات او تحسينه وبخاصة قطاعات الكهرباء والصحة والخدمات البلدية، والمطلوب العمل على اعادة هيبة الدولة بتطبيق الانظمة والقوانين على الجميع ولا امتياز لاحد على الاخر، فالجميع متساوون امام الانظمة والقوانين ولابد من رفع الامتيازات وبعض الخصوصيات التي يتمتع بها الكثير وتحت كل العناوين والمسميات لان مثل هذه الامتيازات والخصوصيات غير الشرعية او التي شرعنت وفصلت على مقاسات معينة هي من اوصلت البلاد والحياة العامة في العراق الى اسوء حال، حيث كبرت وترعرعت افة الفساد وتجذرة بسبب المحاصصات الطائفية والمذهبية والعنصرية عوامل واسباب ادت الى تراجع دور الانظمة والقوانين و التجاوز على الدستور ادت بالنتيجة الى اضعاف سلطات الدولة وهذا يعني كسر صمام الامان العام.

ان ما عاشه العراقيين من خراب ودمار وحرمان من الامان والاستقرار والحياة الكريمة وتخريب عيشهم المشترك كان احد اهم اسبابه هي المحاصصة سيئة الصيت وما لعبته من دور في اشاعة الفساد وتخريب الدولة والمجتمع، والتهديد بتقسيم العراق، واكرر القول انها السبب الاساسي في اشاعة الفساد واسقاط هيبة الدولة والتجاوز على الانظمه والقوانين و حرق الهوية الوطنية التي تعتبر القسم المشترك الاهم في وحدة العراق ارضا وشعبا ومن هنا جاءت مطالب المتظاهرين بالذهاب الى انتخابات مبكره للمجيئ بحكومة اختصاص وكفاءات ترتقي بمسؤولياتها لمواجهة التحديات والمخاطر وتحقيق مطالب ورغبات الناس واحترام ارادتهم في بناء عملية سياسية سليمة لتحقيق اصلاحات حقيقية، وليس ان تخرج علينا الحكومة بقرارات توزيع قطع الاراضي وبعض التعينات فهي ليست الحل الجوهري والاساسي، ناهيك عن العجز الموجود في الميزانية العامة للدولة والديون الصعبة وبنى تحتية مدمرة واقتصاد شبه منهار ومال عام يوصف بالسائب ومليارات من الدولارات مفقوده، يبحث ويتسائل الناس عن مصيرها.

معالجة جذور الازمات

لقد جاءت حزم الاصلاحات كردود افعال، والعمل بردود الافعال منقوص وغير مجدي لاسباب كثيرة يطول الحديث فيها، كونها لا تعالج جذور الازمات ومعاناة واحتياجات الناس الحقيقية لان مطالب الناس تحولت الى مناداة باصلاحات في النظام السياسي والعملية السياسية ككل واصلاح اشكاليات الدستور وسيادة ووحدة الوطن وبناء الهوية الوطنية والتحول الى بناء مشروع لانقاذ الدولة الذي يحقق ويستجيب لمطالب واحتياجات الناس ، فهناك شرائح من الناس تعيش تحت خط الفقر وكل ما يدور من حديث عما قدم من اصلاحات هي عباره عن ترقيعات ومسكنات لااكثر، اليوم نحن بحاجة الى ظهور مشاريع علمية وخطط وطنية تلامس حقيقة مطالب الناس واحتياجاتهم بعيدا عن طروحات وخطط وشعارات التنظير التي لا تجد لها طريق في الميدان و على ارض الواقع بل المطلوب ظهور خطط عمل وبرامج ومشاريع لها مكان تنفيذي ميداني، اذ ان كل هذه الاخفاقات والانحسار والتراجع في اداء الدولة بسبب ضعف المنظومة السياسية وتراجع ادائها وما يشهده الواقع السياسي ما هو الا عباره عن صراعات سياسية تسقطية مستمرة بسبب الصراع على سلطات الدولة بشكل مستمر وبدون توقف منذ العام 2003 حتى الساعة، ومن هذا المنطلق يطالب المتظاهرون وكل الناس وبعض القوى السياسية الوطنية بضرورة تجاوز الوضع السياسي والاداء الحكومي الحالي و كل السلبيات والاشتباكات المستمرة داخل المؤسسات الدستورية والحكومية لان كل هذا المشهد السلبي المدان والمؤشر من قبل الشعب العراقي وقواه الوطنيه التي تطالب بالاصلاح انعكس سلبا على حياة الناس وامنهم واستقرارهم ومعيشتهم وعلى الخدمات العامه الرديئة بعد ان اصبحت شبه معدومة.

زلزال اجتماعي

الناس اليوم تطالب بدولة وسلطة تنفيذية ترتقي الى مسؤولياتها في محاسبة الفاسدين ومظلاتهم، وطرد كل المسؤولين الذين اثروا على حساب الفقراء والمحرومين ، والعراقيون يدركون وبوضوح ان هناك منظومة سياسية سيطرت على الدولة وفشلت، وبسبب هذا الفشل خرج الناس الى الشارع بعد ان فقدوا ثقتهم بهؤلاء الذين احكموا قبضتهم على الدولة التي دمرت كل بناها التحتية، كل هذا التعسف من قبل بعض القادة والسياسيين انتج هذا الزلزال الاجتماعي والحراك الشعبي وكل هذه التظاهرات العارمة التي قوبلت بقمع المتظاهرين حد الموت، كسرت هيبة القادة والسياسيين، واصبحت تلك الاحتجاجات غير محدودة وما زالت مستمرة وستستمر اذا ما اصلح القادة والسياسيين الاوضاع بزوال الاسباب التي ادت الى هذا الواقع المزري، بعد ان يزيلوا اسباب فشلهم التي ادت الى فشل الدولة برمتها.. وهم من يتحمل مسؤولية حراك الشارع وكل الدماء الطاهرة التي سالت من الاجل الاصلاح والتغير.

ان عمليات تحقيق فعل ايجابي وطني في ملفات مكافحة الفساد بحاجة الى ارادة حقيقية واعية وقادة وطنيين شجعان لتنفيذ هذه الاجراءات لان ملف مكافحة الفساد مرتبط بمافيات كبيرة لاقدرة للحكومة على حلها، كون القوى المؤسسة للفساد ومظلاته في مواقع متقدمة ولا يجرئ احد الى الوصول اليهم، وهنا قدم العراقيون عبر تظاهراتهم دافعا قويا لمساندة من يريد محاربة الفساد عبر كسر حاجز الخوف بكل اعتباراته، والايمان بضرورة استرجاع المال العام منهم، لان مشكلة العراقيين ليست مع الحكومة فقط بل مشكلتهم ايضا مع المنظومة السياسية والمعنين بادارتها، حتى بات (بعض السياسيين) في حيره من امرهم امام هذا الحراك الشعبي الكبير، لان العراقيين هم من يعيش في قلب الانهيار الذي انتجته لهم قياداتهم السياسيه بكل كتلها واحزابها والتي لم تنفعهم جيوشهم الالكترونية التي عمدت الى تزوير الحقائق والاكاذيب لتظليل الناس عن حقيقة ما يجري على الساحة الوطنية بكل تفاصيلها المعقدة والخطيرة من اجل دعم سياساتهم ومنافعهم الخاصة.

القطاع الخاص العراقي والإتفاقية مع الصين

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

رغم مرور عدة سنوات مع العديد من اللقاءات بين الجانبين العراقي والصيني، ورغم تناول الاتفاق من الكثير من الجهات المختصة والمواطنين ، ورغم اتضاح العديد من فقرات الاتفاقية، ورغم عدم تحديد سقف المال المتوقع لها، ورغم المعرفة الاولية لمدتها, تناقلت من خمسة الى عشر او عشرين ,,هذاليس تحديد زمن لغرض الدراسة او التقييم بالخصوص لعملية التنفيذ، الا ان هناك الكثير يثار حولها ومن قبل العديد من الاطراف رغم ان مايثار سلبا او ايجابا.. الا انها ماشية بخطى ثابته نحوى التطبيق، وهل هناك مراحل مرة بها العملية ..اكيد..وما هي المراحل التي مرة بها،

اكيد هناك المذكرات الاولة والمتتالية واين هي الاطلاع على المراحل التي مرت بها تبين ما هية الطموحات للطرفين.

المطالبة باعلانها

ورغم بدء العراق بلخطوة الاولى مع اننا لم نلاحظ استكمال البنود التي تحتاج الى تكميل لان التوقيع كان على امور عامة اساسية...ولم تعلن، لم نسمع ولم تنقل الجهات المختصة العراقية اي تصريح رسمي صيني ولم يزر زائر صيني العراق.. طال الشرح والتفصيل لفقرات محدودة في الاتفاق، لكن ما هو سقف مبلغها.. مفرداتها.. خدمية:

1- ثمان ملايين وحدة سكنية.. عمودية— افقية—واطئة الكلفة .. لماذا-تفاصيلها. كلفتها التقريبية..

2- خمسة وعشرون الف مستشفى. العديد من الاستفسارات .. ايضا... كلفتها التقريبية..

3- عشرون الف مدرسة.....العديد من الاستفسارات..عن الية التنفيذ كلفتها التقريبية.

4- مئات الالاف من كيلو مترات المجاري وملحقاتها..ومئات الاستفسارات... كلفتها التقريبية..

5- مئات الالاف من الكيلومترات من الشوارع والجسور..ومئات الاستفسارات وكلفتها التقريبية..

6- مئات الملايين من الامتار المكعبة من جراء تنظيف شط العرب ونهري دجلة والفرات وتوابعهما ...مع عشرات الاستفسارات وكلفتها التقريبية..

7- ميناء القاو الكبير..ومكوناته ومحتوياته....والية عمله والكلفة التقديرية لانشائه..

8- السكك الحديد في العراق عامة والخطوط المرتبطة بالميناء... كلفها التقريبية..

-9مطارات وتحسين المطارات.....وخدماتها كلفتها التقريبية

10- الكهرباء، انتاج، نقل، توزيع كلفتها التقريبية

11- الطرق المعلقة او المترو. كلفتها التقريبية

هذه اهم الاتفاقات او مذكرات التفاهم او؟؟؟؟؟التي سمعناها وتداولت في الندوات والتصريحات واللقاءات والمحاضرات..

اذا اعطينا الحق في التقديرات الاولية للكلف بالتاكيد ستصل الى اربعين مليار دولار ككلف اولية بالحد الادنى....وتنفذ خلال عشرين سنة عمل ..وما هو الضير اذا مددة مدتها

732000000=20×366×100000 برميل × 60=43920000000 دولار

كم التخصيصات الفعلية سر-43 ترليون وتسعمائة وعشرون مليون-

التصدير العراقي

والحقيقة ليست اكثر من مئة الف برميل التي لاتمثل للتصدير العراقي شيئ او النزر اليسر لكن في اي علم اقتصادي يكون مصير البلد بيد شخص السيد رئيس الوزراء ويوجد برلمان

ولماذا لاتعرض على البرلمان لتكون اكثر قانونية وغير قابلة للنقض ,وكما جاء في بعض التفسيرات انها ستدرج ضمن الموازنة لتكون اكثر قانونية صح لكن الموازنة اكثر تحرك وتقلب وزيادة ونقصان فهي ليست الدار الامنة

لكن ما هو الموقف من التسديد ومدته ...ستنتهي مدة الاتفاق والتسديد بالنفط مستمر حتى هذه الحالةلاتضر ولكن غير محسوب (نحن نريد ان نكون على بينة) نحن نريد ان نبيع نفطنا والصين تريد ان تبقى معنا الى 2060اذا هم المخططون والمنفذون؟؟؟؟

وموقفنا واضح من تجهيز المشتقات بدل النفط الخام وهي الطريقة الاكثر عائدية للعراق

ما يهمنا في الامر هو موقف القطاع الخاص العراقي من العملية برمتها ,وكيف يشارك في هذه العملية وماهي القوانين الداعمة له وماهي التشريعات التي نحتاجها

وماهي الالية لذلك وما دور المصارف العراقية وما دورشركات التامين العامة والخاصة (علما ان شركة تامين صينية ماسكة للمبلغ) وما هي الفقرات التي تثبت في الاتفاقية لكي تنفذ ويلتزم بها الجانبان بهذا الخصوص، وهل القطاع الخاص الان مؤهل لذلك، وهل ممكن ان يدخل بالاتفاقية بعد سنة او سنتين

وهل له الاولوية في التنافس

وهل يوضع جدول للمواد التي تكون حصرا بالتجهيز والتعامل مع القطاع الخاص العراقي .او من داخل العراق.نحن لانريد ان نعمل بالمعقول .لكن نريد ان نعمل بالمكتوب.ويمكن اضافة مواد اخرى مستقبلا للقائمة

وما هو دور التامين العراقي لكافة العملية وجزئياتها

وهل من الواجب تاسيس مصرف تامين ..وهذا مانعتقده...واعادة التامين للخلاص من عقبة الضمان السيادي وغير السيادي .التي يفز منها الاغلبية..والتي تعتبر حجر عثرة لدى الدولة العراقية للتهرء المالي وضعف التصنيف الائتماني وما الى ذلك من الامور المالية ...لكن اساسا العملية مضمونة من قبل الدولة والاهم التسديد؟؟

فعلامة هذا الحذر

وهل من الواجب ان يؤسس مصرف لدعم الاستيراد والتصدير بدعم بشكل استثنائي من قبل الدولة

وهل من الواجب تغيير او وضع قانون خاص للايداع ..والذي نعتقد انه من الضرورة الملحة لذلك في سبيل سحب الادخار السلبي المزمع تواجده؟؟؟

ويمكن ان يحول الى ادخار استثماري ولمشاريع معينة محددة ..كان يكون التوديع للمواطن على المعمل- س- حصرا بارباح غير ثابتة ومتحركة..تلافيا للحذر من الوقوع بموضوع الربى المحرم في ديننا الحنيف,ويعزف الكثير عن التوديع لهذا السبب

نحن ندعو الى اقرار القوانين والتشريعات التالية:-

1- قانون الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بصيغة الشراكة وليس المشاركة

(((الشراكة هي شركة تجارية او صناعية او...بين الدولة و العديد من الأفراد والشركات، ولكل منهم جزء من العمل. وتوضح العلاقة بين الشركاء وواجبات الشركاء في اتفاق الشراكة. في أي شراكة، يجب على كل شريك "شراء" أو الاستثمار في الشراكة....ويضاف الى ذلك المصارف الحكومية والخاصة وحتى المصارف الاجنبية بفروعها.. وعادة ما تستند حصة كل شريك من أرباح وخسائر الشراكة إلى نصيبه من الملكية,,,ونصيبه من الادارة على ان تئول الكفة الى القطاع الخاص ,,وبرعاية مصرف وشركات التامين)))

2- التزام المصارف الاهلية والحكومية والاجنبية بفروعها بالدخول فيما لايقل سنويا— بشكل فردي اومشترك –عن عشرة الى عشرين مشروع مع القطاع الخاص والحكومة,,على ان تتولى كافة الجهات اعداد دراسة الجدوى .. ويصار الى اصدار تعليمات اوقانون بذلك.سواء مع مشاريع الاتفاق اوخارجه لان ما يتولد من جديد ربما اكثر.

من المهم ان يكون البنك المركزي داعم لهذا التوجه وبنواحي:-

- تخصيص مبالغ لهذه المشاريع كقروض للمصارف
- تخصيص مبالغ لهذه المشاريع كقروض للقطاع الخاص
- تخصيص مبالغ كقروض للحكومة على ان يراعي بهذه القروض انخفاض نسبة الفائدة للحد الادنى وغير او يكون مؤثر سلبياعلى المنافسة السعرية في حالة التنفيذ

3- تحديد اولويات المواد التي يمكن العمل عليها معتمدة على مايتوفر من مواد اولية في العراق ..مع تحديد مواصفاتها من قبل وزارة التخطيط مثلا ,مواد التبليط للشوارع ..تعتمد مواصفات عالمية ..الشارع الفرعي والشارع الداخلي في المنطقة والشارع العام والخطوط السريعة والشوراع الدولية...اذ لكل منها طاقة تحمل بمرور المركبات ومختلف الحمولات معتمدة بذلك على عملية تواجد المادة للتصنيع والمواد المظافة مع الاخذ بنظر الاعتبار لدرجات الحرارة..ولها قوانين خاصةمن ناحية الحموة..وهكذا الكتل الكونكريتية من انابيب للمجاري وتبليط الارصفة والاعمدة الساندة للجسور ومقاطع الجسور والمترو..ونعتقد انها عراقية حصرا ..مع ان كمياتها كبيرة وتحتاج الى مصانع سمنت كبيرة لتغطية الحاجة...مع العمل على تصنيع المواد المظافة لغرض تسريع التصلب، يستجد منها معامل السمنت ((وهنا نقف وقفة المتفحص ,مانعتقده ان عشرةمعامل سمنت جديدة وبطاقة انتاجية عالية لاتكفي لسد الحاجة الفعلية مع الطاقات المتاحة الان ,ومعامل انتاج الاسفلت

وهذا ينسحب على كل المواد التي يمكن انتاجها في العراق مثل الزجاج .. الاصباغ.. الانابيب.. المصابيح.. اعمدة الكهرباء .. الاسلاك الكهربائية..ونستطيع ان نقول هناك الاف من المواد يمكن ان تنتج في العراق .

4- ومن اهم اللاعبين الان هو البنك المركزي وطروحاته التي فشلت لاكثر من مرة

مليارات الدولارات قروض للقطاع الخاص...لنتجاوز موضوع الضمان المشروط على المقترض لضمان استرداد المبلغ ..نتيجة الشراكة المقترحة اعلام,مع الحكومة والبنوك والتامين ,بتقديم نسبة من المبلغ وضمان بسيط ..ويكون الكل مشارك ورقيب على كل شيئ,,,ولا فساد، ولا يبقى البنك المركزي يتحجج بهذه الحجة او يدعي ان ما قدم من مواضيع غير ذات جدوى اقتصادية..وتكون المشاريع المخصصة للاتفاق العراقي الصيني مضمونة التسويق (ام يبقى البناء الاقتصادي للشركات الاجنبية فقط)

5- تشكيل اتحادات منتجي المادة المتشابهه والتي نفتقدها لضعف الصناعة ,تؤسس على اساس شركات فعالة ويكون لها مركز مالي تساهم في دعم المنتجين وليس شكلية وكذلك الصناعات الجديدة ومن نفس الاختصاص.

6- تفعيل قانون فض المنازعات على الاقل داخليا بدلا من الركض وراء الشركات او المراكز الدولية لفض المنازعات ...وهذا احد اختصاصات كاتب السطور

7- من الملاحظات المهمة جدا ان للصين امراضهم وادويتهم غير امراضنا وادويتنا...وبما ان المدة طويلة والبقاء طويل والاختلاط اطول واكثر بين الجانبين ...عليه يجب تنشيط الصناعات الدوائية وملحقها الصناعات الغذائية وهذا لااعتقد خطر على بال اي من الطرفين..

- ولا نريد ان تكون فقرة مستقلة ..تعلم اللغة الصينية مع انهم تعلمو اللغة العربية,ولان بقائهم طويل واستمرارية بقائم اطول

8- هل ستكون مقرات الشركات في دبي او الكويت كما فعل مروجي جولات التراخيص ,ام ستكون في الداخل ,,وهل نوقشت ليوضع لها الحلول.

9- اعفاء كلما يستورد من مواد ومكائن ومعدات الداخلة في عملية تنفيذ الاتفاق من كافة الرسوم المترتبة على الاستيراد للقطاع الخاص

- كذلك الاعفاء الضريبي الداخلي عليها وعلى الانتاج الجديد والقديم - مع اعفاء السنتين الاولى للقرض اوالثلاث من تسديد الاقصاط

مع مراعات منافذ الدخول واتخاذ كافة التدابير للتسهيل للعمليات كافة.

10- مما تقدم نلاحظ بروز حالة مؤكد انها مهمة جدا وهي مواد الطاقة للمصانع والمعامل ومحطات الكهرباء التي تستجد والتي ستطور من القديمة الموجودةوكذلك للعمل والتنفيذ في مختلف ميادين العمل...ولسد النقص واقتصادية العملية ولاضافة فقرة تشجيعية للقطاع الخاص المنافس وللمنافسة يترتب علينا انشاء مصافي جديدة,,ولعدم الجدوى الاقتصادية لانشاء المصافي الجديدة في الوقت الحالي لانها تحتاج ربع مدة الاتفاق على اقل تقدير للانشاء,

عليه، نقترح ان,,يعلن عن استثمار تشغيلي لمصافي جديدة او مستعملة بشروط فنية ميسرة تستقدم وتنصب في محافظات العراق على ان لاتقل طاقتها الانتاجية عن 200 الف برميل يوميا ,عشرة مصافي على اقل تقدير,والتي تنشئ او تنصب باقل من سنة,,لسد الحاجة المحلية الفعلية والمستجدة من جراء عملية تنفيذ الاتفاق,وما هو الضير اذا تزامن انشاء مصافي بطاقات اعلى..

ولاتعامل معاملة المستثمر بموجب قانون استثمار النفط غير المقر انما بمبلغ مقطوع ككلفة لتصفية كل برميل,,ولا يعطى لها مبلغ انما يعطى احد المشتقات الفائضة ويعطى لها حق التصدير ,,على ان تؤخذ بنظر الاعتبار خدمة هذا القطاع من انابيب وخزانات ومظخات وايدي عاملة ...عراقية اغلبها

11- كسابقة اقتصادية ولجذب مستثمرين اخرين غير الصينيين ولتنوع التكنلوجيا (((وما نخلي بيضنا بسلة واحدة)))بالتاكيد سيتحرك الكثيرين للدخول للسوق العراقي

تحديد المشاريع

يتوجب تحديد المشاريع الاستثمارية بشكل كامل والاعلان عنها على ان لاتتعامل بقانون الاستثمار القائم مطلقا...انما بنظام البي او تي ومشتقاته (ولنا مقال بذلك موسوم..البديل للاستثمار) واعتماد نوع منها الاكثر ربحية لنا.. وهو.. الانشاءوالتشغيل والتاجير.. هذا النظام سيحدد الكثير من الارباح لنا،، وتتولى البنوك اعطاء الظمانتا المتعلقة بتسديد الايجار.. فصلي او نصف سنوي.تحدد مدة الايجار بالقيمة الانشائية زائد الربحية المتفق عليها بين الطرفين,لتعود ملكية المصنع للمشاركين العراقيين ((القيمة الفعلية زائدنسبة الربح زائد نسبة الفائدة)) على ان تكون نسبة معينة من شراء الادوات الاحتياطية من الشركة المنشئة ولايحسب رواتب الخبراء والمختصين المقيمين منها

12- هذه من اكثر الفقرات حساسية والمفرح ان لا احد تطرق لها ؟

- ما هو دور الدولة في رقابة التنفيذ

- ماهو دور الدولة في ادارة التنفيذ

- ما هو دور الدولة في ادارة واستلام المنفذ ومن هي الجهات الفاحصة والمستلمة وما هو دور الدولة للاستلام من القطاع الخاص المنفذ لجزء اولمشروع، ماهو الموقف من الشركات غير الصينية المنفذه والمنافسة من ناحية التسديد والتسليم والاستلام.

ادارة اقتصادية

هنا تبرز الادارة الاقتصادية والادارة الادارية وهل نسلم اقتصادنا من يد منفذة ليد مستلمة وكلاهما غير عراقيين واساسها اجهزة صنع القرار واجهزة التنفيذ واجهزة المتابعة الرقابية

والاجهزة القانونية..وبالتاكيد بعد ان خسرنا بشكل كبير الخطوات الاولى من عدم مشاركة الكادر العراقي في التصميم والتباحث والتعاقد في الخطواة الاولية..بالتاكيد ليست الا مراتب الاعلى ثم الادنى

معتمدة على ذلك حسب التنفيذ وتوزيع التنفيذ..الكلي والجزئي

- ما هو الموقف من الافراد العاملين في الاتفاق من الصينيين ذهابا وايابا واقامة وهل يوجد مقابيلهم من العراقيين...لنقل متدربين في الصين

- وهل سيقيم الطرفين معاهد للتدريب المجاني المرتبط بالدولة للعاملين العراقيين خلال التنفيذ وبعد الانتهاء من التنفيذ لاي مشروع

- ان التغييرات الدورية للنصوص التي تتاتى من المستجدات او وفق المستجدات تعني تلافي للكثير من العقبات المستقبلية

- ما هو الموقف من التوسع لهذه الاتفاقية على صعيد تحديد الاراضي وتوزيع الاراضي ..وانشاء المستشفيات وتوسيع الطرق ومختلف المتعلقات الاخرى للوجود الحالي للشيئ والتوسع المستقبلي

--ما هو الموقف من التعويظات للمواطنين في كل الاحوال, ونشير هنا الى السكك الحديد التي ستمد من ميناء الفاو (في حالة تنفيذه)الى الحدود التركية وبعرض ما لايقل عن مئة متر وبحسب البعد بين السكك والتي ستشكل استقطاع لمنشئ كبير في حالة مروره بمدينة او اي منطقة معمرة ناهيك عن الاراضي الزرعية ,والرقم التقريبي هو الف وخمسمائة كم مربع من الارض

--فتح موقع خاص لاستلام الشكاوي والمقترحات وتدرس من قبل لجان متخصصة مهما كان نوعها

- لماذ لم يذكر المتفاوض والاتفاق عن اي تجارة بينية في هذا الاتفاق اكيد هناك امكانية تصدير مواد للصين من انتاج عراقي زراعية صناعية ويجب ان تفرض!!!!

--والقطاع الخاص كذلك ماهو دوره,,نبحث هذه الفقرة لسبب واحد,,ان حجم العمل اكبر من حجم القطاعين الحكومي والخاص اداريا ورقابيا وتوجيهيا وفحص وتقييم واستغلال وحتى التطوير,,

ومن الممكن الاعتماد على شركات مالية رقابية وشركات قانونية رقابية ولكن كم شركة فنية رقابية نحتاج عند التنفيذ والاستلام وكم من الفنيين...ففي هذه الحالة كل البناء الاقتصادي الجديد هو مهدد بالفشل الا بناء القطاع الخاص الذي يكون اكثر استقرار ,لانه بايدي متابعة من البداية,لكن كنتيجة عمل واستمراريته مشكوك بها,,,لان حجمه مرتبط بفاعلية وفعالية الاقتصاد العام..

- وهل ستمنح الصين الية المعرفة العلمية للمنجز من المشاريع لادامتها وادارتها كي تخرج بعد التنفيذ ,للقطاع الخاص ام للحكومة,

وهل فكر المعنيين العراقيين بعد ابرام هذا الاتفاق بافضلية

الاقتصادية في حالة تنفيذ الاتفاق والتي تعني بان تحسب اسعار تفضيلة واولوية للعراق على اي فقرة تنفذ من ناحية الجودة والسعر

وبالخصوص مع الشقيقة مصر حيث الاستثمار الكبير

- وهل من الممكن ان يختار العراق منشأ لمادة معينة محددة اذا توفرت ام لم توفر في الصين.

--وهل شمل الاتفاق تغيير مادة الى مادة اخرى او الية الى الية اخرى او نظام الى نظام اخر من اصغر حالة تنفيذية الى فقرة او فقرات في الاتفاقية لمستجدات او مقترحات او متطلبات حديثة ولطول مدة الاتفاق.

--هل من الممكن كتابة الاتفاق بلغة اخرى لغرض فض كافة المنازعات التي تنشا من اختلاف التفسير بعد عشرين سنة ,

--ومن الممكن ان تعاد دراسة الاتفاقية بند بند كل خمس سنوات لتلافي اختلاف التفسير وبحث المستجدات من متغيرات كثيرة..مواصفات كميات نوعيات

--وهل يجوز الاستيراد من الصين خارج الاتفاق ويعامل معاملة خاصة ,لان الاستيراد الخاص العراقي كبير جدا ,على ان لايتاثر سلبا بهذا الاتفاق بل يتاثر ايجابا وبالخصوص السعري والنوعي والمفاضلة مع الدول الاخرى

--وكيفية تحسين التعامل التجاري والفني ليصل بشكل سلس واقتصادي للمستهلك في العراق

--تجزئة المهام والتنفيذ للحد الذي يهيئ للمراقب السيطرة التامة وتجاوز الروتين

بانشاء حكومة الكترونية خاصة بالاتفاق توضح الية التخطيط والتنفيذ لاعمال الاتفاقية (كملحق بالاتفاق)

دراسة امكانية زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني الرقابية

توضيح المعايير الرقابية والية العمل عليها ومعها بوضع نظام املاء المعلومات البسيطة التي توضح التنفيذ

- والتدريب على الادامة والصيانة وبيد العراقيين حصرا من البدء بالعمل الى تسليم المفتاح وبعده نقل مصنع او مصانع تصنيع المواد الى العراق قدر الامكان والتي تدخل في صلب العمل ولكميات كبيرة او صغيرة وتوضع لها الية تملك بعد اتمام العمل الكلي او الجزئي كان يكون في محافظة ..على سبيل المثال ,كم من مئات الملايين من المصابيح ستحتاج المستشفيات والوحدات السكنية والشوراع والمترو...الخ وكم من الابواب والشبابيك وملحقاتها ...وكم مئات الملايين من الفوت من الزجاج. المقسى...الخ

وتسلم للقطاع الخاص ..ومن البداية تبدء عملية التدريب، ونحن الان في سوء التنفيذ وسوء البناء وسوء الانتاج,,,محليا وعالميا فهل في ذهن المعنيين تهيئة قاعدة ادارية واقتصادية ومالية من كادر يضاهي الصينيين ولنقل يتماشى مع العملية والمشاركين الاخرين (والتمني راس مال المفلس).

لاهمية الموضوع يمكن ان يكون لهذا الموضوع بحث اكبر واعم علما تقدم ولغرض تهيئة الامور للمستجدات لهذا الاتفاق,,,يمكننا المطالبة بتاجيل التنفيذ السريع لحين استكمال الادارة الاقتصادية له.

□ مستشار اقتصادي